أبراهام بورغ*

اللحظة وتاريخها

قراءات في التصدعات الإسرائيلية الحاضرة في الاحتجاجات**

والدي الراحل، نظر إلى القرن العشرين، الذي عايش معظم سنواته، من خلال عدستين: عدسة اللحظة وعدسة التاريخ. في أيامه الأخيرة والحكيمة، اختتم بقوله: "التاريخ هو سياسة الماضي، والسياسة هي تاريخ المستقبل".

لا يكاد يوجد حدث معاصر غير ممتد في جذوره الطويلة إلى حدث ما أو فكرة من الماضي. وكذلك القوى التي تتصادم في شوارع إسرائيل اليوم. كل يتهجم على الآخر من موقع مختلف في التاريخ المحلي. ظاهريًا، هذا صراع بين طرفي التناقض داخل إسرائيل: "اليهودي" في الحكومة ضد "الديمقراطي" في الشوارع. حتى الآن، عدد قليل جدًا من المحتجين على استعداد للبحث عن جذور المرض الديمقراطي؛ وهذه الجذور تتعلق بحكم الشعب الفلسطيني مع إنكار حقوقه الديمقراطية الطبيعية تمامًا. ليس الكثير منهم على استعداد للتفكير في التكاليف الأخلاقية والبشرية الحقيقية لـ "إسرائيل القديمة والسيئة". على أي حال، لا مفر من الاستنتاج بأن هذا هو في الواقع نوع مختلف تمامًا من النضال. صراع حياة أو موت بين نوعين من النزعة المحافظة حول مستقبل الديمقراطية الإسرائيلية. تتجمع في الفضاء بين الهيئة العامة للكنيست والساحات العامة في الشارع، جماهير من المحافظين الذين يريدون الحفاظ على إسرائيل التي كانت موجودة حتى وقت قريب. يتعلق الأمر بالحفاظ على منحنياتها التي تم تشويهها

* عضو في حزب العمل الإسرائيلي، وسياسي شغل سابقًا منصِبَي رئاسة الكنيست الإسرائيلي ورئاسة الوكالة اليهودية.

** ترجمة المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار.

«كانت أغنية السلام ملطخة بالدماء وتخلى معسكره السياسي ببساطة عن المشهد. بين هذه اللحظات الماضية وهذا الحاضر، تغير نظام التشغيل داخل معمل السياسة الإسرائيلي. تم طرد النخبة، وزاد العجز الديمقراطي بشكل كبير، واليهودية ابتلعت الإسرائيلية».

لصالح راحة الأغلبية اليهودية المتميزة. في المقابل، هناك ٥٠ طيفًا من النزعة المحافظة اليمينية الكلاسيكية التي تحاول أن تفرض على عامة الناس هوية دينية وقومية واقتصادية ومدنية محافظة بأكثر معانيها تبسيطًا وهي هويات عفا عليها الزمن. إنهم يريدون التقاليد بألوانها الدينية والقومجية والاقتصادية. مع تسلسل هرمي واضح بين «المقدس والمدنس»، «النور والظلام»، «إسرائيل والأمم الأخرى». لكن في المقابل، ما استقر عليه الأمر في النهاية كانت الهوية المحافظة اليهودية القومية العلمانية.

إنه أيضًا أكثر من ذلك بكثير. إن الطاقة التي تحول روح الأحداث الجارية إلى عاصفة قاتلة، لها جذور في التاريخ. أقصد في تاريخ إسرائيل. يكمن المحرك الأساسي للعديد من مؤيدي التشريع اليميني[1] في العام ٢٠٠٥. أخرج اليمين الإسرائيلي في ذلك الوقت - شارون وحكومته - إسرائيل من غزة. كان الهدف جديرًا جدًا، في حين أن الوسائل في الطريق إلى تحقيقه غير مقبولة على الإطلاق. كانت الصدمة الشديدة لليمينيين مضاعفة:

١. من وجهة نظر الإيمان، كانت هذه نكسة في عملية الخلاص التي يروجون لها.
٢. من الناحية السياسية، أصبح من الواضح لهم أنهم يفتقرون إلى القوة الحقيقية وأنهم غير قادرين على إيقاف كارثتهم.
٣. وقد صدم الافتقار إلى الدعم الشعبي خارج دائرتهم كل أولئك الذين اعتقدوا أنهم جوهر إسرائيل.

من هذه الثلاثية بدأوا بعد ذلك حملة طموحة للاستيلاء على السلطة، والسيطرة على مراكز النفوذ، ومنع أي انسحاب في المستقبل. روحهم الانتقامية غاضبة. يسعون إلى القضاء على أي بديل ديمقراطي وعلماني من شأنه أن يتحدى وجهات نظرهم مرة أخرى.

أبطال الشوارع لديهم أيضا أزمنتهم الخاصة التي يعودون إليها في التاريخ. كل محتج في الشارع يرتدي ساعة تشير إلى ماضٍ تاريخي خاص به، لكنه ثابت منذ سنوات عديدة. كل يد ترتدي ساعة تشير إلى وقت مختلف. وقد تراكمت جميعها معًا في سبات سياسي عميق، يقترب الآن من نهايته. تعود إحدى الساعات إلى العام ١٩٤٨. "لقد أنشأنا الدولة". نحن قدامى المحاربين ولدينا "حصة ذهبية" هنا، يصرخون بامتياز منطوق، بينما يتم طردهم من المزيد والمزيد من البؤر الاستيطانية ومراكز السلطة. من جهة ثانية هناك من يعود إلى الانقلاب السياسي عام ١٩٧٧. لذلك "سرقوا بلادنا" وكان علينا "استبدال الشعب" وليس الحكومة. وفي العام ١٩٩٥، قتلوا رابين من أجلنا. الشهيد الإسرائيلي النهائي الذي استحوذ مقتله أيضًا على القلب السياسي لمعسكر بأكمله. كانت أغنية السلام ملطخة بالدماء وتخلى معسكره السياسي ببساطة عن المشهد. بين هذه اللحظات الماضية وهذا الحاضر، تغير نظام التشغيل داخل معمل السياسة الإسرائيلي. تم طرد النخبة، وزاد العجز الديمقراطي بشكل كبير، واليهودية ابتلعت الإسرائيلية.

القوة الثالثة، المواطنون العرب في إسرائيل، نادرًا ما يشاركون هذا المعمعان لأنهم أيضًا لديهم الماضي الخاص بهم. صحيح أن عددًا قليلًا من الأشياء المثيرة للجدل اليوم تهمهم مباشرة. وصحيح أيضًا أن ما يصفه الديمقراطي اليهودي اليوم بأنه انتهاك مميت لحقوقه الطبيعية هو الواقع الوجودي للفلسطيني الإسرائيلي منذ ٧٥ عامًا. منذ اليوم الأول للدولة، لم يأت

١ يقصد الكاتب، الإصلاحات القضائية التي تطرحها حكومة نتنياهو اليمينية الدينية المتطرفة.

«أود أن أخاطر بنبوءة جزئية. إن انتصار الحكومة ومؤيديها سيقرب إسرائيل من القطب الفاحش للديمقراطية غير الليبرالية، وسيؤثر على الحياة الداخلية والجمعيات الدولية لأولئك الذين يفتخرون بكونهم «الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط». إن التراجع عن المبادرات التشريعية سيقرب إسرائيل عدة خطوات مهمة من شراكة ديمقراطية ومدنية تنتمي إلى جميع المواطنين».

أحد للتظاهر معه أو من أجله. يرى المعارك الداخلية بين اليهود ويعرف أن القليل منهم يهتمون به. فلماذا التدخل؟

إن انعدام الثقة هذا ليس جديدًا. ولد في العام ١٩٤٨ وأصبح قويًا جدًا في أحداث أكتوبر ٢٠٠٠. مارست حكومة الجانب الديمقراطي (باراك) كامل قوتها ضد الاحتجاجات العربية في ذلك الوقت. قتل الكثيرون، وجرحت الجماهير، وفهم الجميع: لا تزال إسرائيل ترى في مواطنها العربي عدوًا وتعمل ضده وفقًا لذلك. لم يسبق أن قتل هذا العدد الكبير من النشطاء هنا في مظاهرات مدنية مشروعة، إلا إذا كانوا عربًا. لم يتم فعل أي شيء للتوفيق والحداد معًا وتصحيح ما فقد. بل إن العكس هو ما حصل. ومنذ ذلك الحين، تم رفع الجدران الفاصلة بين الجماعتين القوميتين داخل إسرائيل بشكل كبير.

هذا العقد، بين اغتيال رابين في العام ١٩٩٥، ومرورًا بأحداث أكتوبر ٢٠٠٠، وصولًا إلى الانسحاب من غزة في العام ٢٠٠٥، شكل الجيل السياسي الذي يحتل اليوم المناصب القيادية لجميع الجماهير الإسرائيلية. ويتم التخلي عن إرث تلك الأيام.

ثقافة الاحتجاج متأصلة بعمق في النسيج السياسي الإسرائيلي. كل عقد واحتجاجاته الضخمة. الاحتجاجات الطبقية والطائفية في خمسينيات القرن العشرين، وأعمال الشغب الاقتصادية في ستينيات القرن العشرين، والاحتجاجات الصارخة في أعقاب صدمة حرب ١٩٧٣، ونضالات الشوارع من اليمين واليسار مع إخلاء سيناء في أوائل ثمانينيات القرن العشرين، والجنود الذين عادوا من الخطوط الأمامية لحرب الخداع الأولى في لبنان وخرجوا ضد الحكومة والحرب، والشارع ضد المستوى السياسي في التسعينيات، والاحتجاجات الاقتصادية للطبقة الوسطى في العام ٢٠١١. احتجاجات اليوم هي تراكم لكل احتجاجات الماضي. لديهم عنصر طبقي وديني، اقتصادي ودستوري، سياسي وسياساتي. سيؤثر هذا صراع على عقود إسرائيل القادمة. إذا انتصرت الحكومة ومؤيدوها، فلن تدمر إسرائيل أو تختفي، وإذا زاد الشارع ونشطاؤه، فلن تصبح الديمقراطية مثالية أو طوباوية في لحظة. تستغرق هذه الأنواع من التغييرات الكثير من الوقت وتتطلب الكثير من الصبر السياسي والتاريخي.

أود أن أخاطر بنبوءة جزئية. إن انتصار الحكومة ومؤيديها سيقرب إسرائيل من القطب الفاحش للديمقراطية غير الليبرالية، وسيؤثر على الحياة الداخلية والجمعيات الدولية لأولئك الذين يفتخرون بكونهم "الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط". إن التراجع عن المبادرات التشريعية سيقرب إسرائيل عدة خطوات مهمة من شراكة ديمقراطية ومدنية تنتمي إلى جميع المواطنين وستتوسع إلى ما هو أبعد من مجال الامتياز المحدود الممنوح للجمهور اليهودي وحده.

وهناك إنجاز واحد يحدث بالفعل أمام أعيننا. لأول مرة منذ تأسيس إسرائيل، هناك نقاش حقيقي حول السؤال الأساسي حول ماهية الديمقراطية. وعندما نبدأ هذا التوضيح، لا مفر من الاستنتاج في نهاية الرحلة. إما أن الديمقراطية ملك لجميع مواطنيها. أو أنها ليست ديمقراطية. لذلك، في يوم من الأيام في المستقبل، سيتحول عام ٢٠٢٣ أيضًا من سياسي إلى تاريخي. وهناك شيء واحد واضح عنها. إنها سنة من الفرص التي تحدث فيها أشياء قليلة من هذا القبيل في حياة الأمة أو في السيرة الذاتية للفرد. نوع السنوات والأحداث التي يسأل عنها الشخص أين كنت ومتى.... سيجيب الجميع وفقًا للظروف الحالية لحياته. وسيكون الرد المشترك هو "لقد صنعنا التاريخ". هناك إجابة واحدة فقط تنتظر على السؤال: هل سيكون تاريخًا من الدمار أم نهضة ديمقراطية، ولادة جديدة ومثيرة؟